اثر الحظر النفطي على العلاقات السعودية - الامريكية ١٩٧٣-١٩٧٥

د. علي ناجح محمد
جامعة الانبار – كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص

كانت السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي (الاسرائيلي) قد دفعت الامور نحو مزيدا من التوتر فهي لم تقف موقفا عادلا من هذا الصراع وانما المؤيد دائما لسياسة (اسرائيل) ، لذا تبنت الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية بوصفها مركز قوة سياسية ومالية مؤثر، استراتيجية الحظر النفطي على الدول المؤيدة لـ (اسرائيل) ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية ، تعد هذه الاستراتيجية اول واهم خلاف في العلاقات السعودية الامريكية اذ تضمنت التهديد بالتدخل العسكري لاحتلال منابع النفط السعودية ولا سيما بعد العجز التصاعدي الذي اصاب الاقتصاد القومي الامريكي في أعقاب الحظر.

الكلمات المفتاحية : الحظر النفطي ، الولايات المتحدة الامريكية ، الاقتصاد القومي .

The Impat of Embargo of Oil on Soudi American Relation 1973-1975

Dr.Ali N. Mohammad
College of Education for Humanities -University of Anbar
dr.ali_nm@yahoo.com

:Abstract

The American policy toward the Arab and Israel conflict has made the situation more tension. It has not been fair to the conflict but has always supported the policy of Israel. Therefore, adopted the role of Arabs, foremost among Saudi Arabia as a center of political and financial power, impact the oil embargo on pro-Israeli countries, especially the United States, are the first and most important dispute in Saudi and United States of America relations and the of reaction The United States of America on this step has included the threat of military intervention to occupy the Saudi oil resources, Especially after the upward deficit that hit the USA national economy following the embargo.

Key Words: Embargo of Oil Abstract,United State of American,National Econamy

المقدمة

بدء اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالمملكة العربية السعودية خلال الحرب العالمية الثانية بعد حصول شركة نفط كاليفورنيا على امتياز النفط في الاحساء الذي كان له الدور الفاعل في تطور العلاقات بين البلدين فقد ربطت الولايات المتحدة الامريكية امن

السعودية بأمن الولايات المتحدة الامريكية وشكلت السعودية بقانون الاعارة والتأجير الذي اصدرته الولايات المتحدة لمساعدة حلفائها ضد المانيا ودول المحور وطورت الولايات المتحدة الامريكية علاقتها مع المملكة العربية السعودية فأقامت علاقات سياسية مباشرة بعد ان كانت تدار من قبل السفارة الامريكية في القاهرة وحصلت على امتياز مطار الظهران الذي حول الى قاعدة الظهران للقوات الامريكية فيما بعد.

توجت تلك العلاقات خلال اللقاء الذي تم بين الرئيس الامريكي تيودور روزفلت Theodore Roosevelt والملك ابن سعود في البحيرات المرة بعد انتهاء مؤتمر يالطا ١٩٤٥ وقوبل الرئيس الامريكي بالحفاوة والتكريم وتم تبادل الهدايا بين الطرفين ووجهت الدعوة لابن سعود او احد ابنائه بزيارة الولايات المتحدة الامريكية.

كان لشركات النفط الدور الفاعل و الريادي في تطور العلاقات بين البلدين نظرا لموقع رؤساء الشركات وتأثيرهم على السياسة الامريكية والحكومة الامريكية متمثلة بالرئيس وباقي اعضاء الحكومة وصانعي القرار في الولايات المتحدة الامريكية.

كانت المسالة الوحيدة التي تعكر صفو العلاقات بين البلدين عندما تثار القضية الفلسطينية وموقف كلا الطرفين من تلك القضية فلسعودية موقف ايجابي من قوق الشعب الفلسطيني في حين للولايات المتحدة راي اخر وهو مؤازرتها (لاسرائل) المغتصبة لأرض فلسطين ، الامر الذي دفع الجانب السعودي الى استثمار دور النفط والشركات النفطية في الضغط على السياسة الامريكية في بعض الاحيان لتغيير سياستها الموالية (لإسرائيل) واتخاذ موقف محايد تجاه القضية الفلسطينية قدر المستطاع.

اثر الحظر النفطي على العلاقات السعودية الامريكية ١٩٧٣-١٩٧٥

ازداد الشعور العربي المعادي للولايات المتحدة الامريكية بعد حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ واصبح هناك شعور قومي موحد على ان للنفط الدور الحاسم في حل الصراع العربي الصهيوني كما كانت الحكومات العربية مقتنعة بفكرة استخدام النفط كسلاح في المعركة ، اذ عقد قبل حرب حزيران بأيام قليلة مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد وتم فيه مناقشة فكرة منع تصدير النفط الى الدول التي تعتدي او تشارك في الاعتداء على اية دولة عربية[١].

وبعد وقوع الحرب اغلقت السعودية في ابارها النفطية وعلقت شركة ارامكو كل اعمالها واوقف العمل في مصفى راس التنورة على ساحل الخليج العربي ، كما اعلن راديو الرياض ان السعودية ستوقف صادراتها اذ حددت الدول التي أوقفت السعودية صادراتها النفطية اليها وهي الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الغربية التي وقفت الى جانب (اسرائيل) في عدوانها[٢]، و لكن ذلك لم يدم طويلا اذ وافقت الحكومة السعودية على استئناف صادراتها النفطية بعد ثلاثة ايام فقط من القرار اي في ١٠ حزيران ١٩٦٧ وذلك بعد الضغط الامريكي[٣].

وفي حقيقة الامر لم يؤثر حظر النفط على الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٦٧ وذلك بسبب قلة وارداتها النفطية من المنطقة عموما والتي لم تتجاوز ٢،٣% من مجموع احتياجاتها المحلية[٤].

لترتفع بعد ذلك استيرادات الولايات المتحدة الامريكية من النفط السعودي بوتائر متسارعة مع بداية السبعينات ، فبعد ان كانت تستورد ٣،١ مليون برميل يوميا عام ١٩٦٩ ارتفع الى ٣،٣ مليون برميل عام ١٩٧٠[٥].

وبذلك بدأت الولايات المتحدة الامريكية تعتمد على النفط العربي لاسيما نفط المملكة العربية السعودية ، وهذا يعني انها تشهد ازمة حقيقية مع زيادة الاعتماد على النفط العربي فبعد ان كانت تحتاج النفط العربي بنسب قليلة اصبحت في حقبة السبعينات لا يمكنها الاستغناء عنه ، وهذا ما اكده خبراء النفط الاميركيون من ان الحكومة الامريكية سوف تعتمد اكثر على نفط الشرق الاوسط لتلبية الحاجات الداخلية ، اذ اكد الخبير النفطي (ولتر ليغر Walter Leger) في صيف ١٩٧١ بان الولايات المتحدة الامريكية سوف تحتاج في عام ١٩٨٠ الى ٢١ مليون برميل من النفط يوميا وانه ليس بإمكانها الانتاج تلبية الطلب المتوقع ، واقترح ان تتطلع الولايات المتحدة الى الشرق الاوسط لتلبية حاجاتها المتزايدة[٦].

فأكدت الشركات النفطية الامريكية طمأنة الحكومة الامريكية بان لديها القدرة على تلبية الاحتياجات من الوقود لشتاء ١٩٧٣ وانها تبذل الجهود الكبيرة لتلبية احتياجات الشعب الامريكي، ولكن في الواقع ارتفع منسوب استيراد الولايات المتحدة للنفط الى ١١ مليون برميل اثناء الازمة ودعت الحكومة الامريكية الى ايجاد مصادر جديدة للطاقة[٧].

ان السبب الحقيقي لهذه الازمة هي محاولة الشركات النفطية رفع اسعار النفط ولكي تحقق هذه المحاولة عملت على تقليل الانتاج[٨]، مما سبب ازمة الطاقة وعلى اثر تلك الازمة ازداد الاهتمام الامريكي بنفط الخليج العربي بشكل كبير لجودة نوعيته ورخص تكاليف انتاجه[٩].

وقفت المملكة العربية السعودية الى جانب الولايات المتحدة الامريكية من اجل اخراجها من الازمة ومحاولة ايجاد حل لها ، وفي ذلك السياق عرض وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني[١٠] على الحكومة الامريكية في المؤتمر الذي عقد في واشنطن بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٧٢ لبحث موضوع الصراع العربي – الصهيوني وطلب العالم على الطاقة و اقتراح ينص على رفع انتاج النفط السعودي من ٦ مليون برميل الى ٢٠ مليون برميل يوميا بعد التغلب على المشكلات الفنية ، واعلن عن استعداد بلاده توظيف عائدات النفط في قطاعات الفحم الحجري والغاز الطبيعي والانابيب في الولايات المتحدة[١١]، على ان تدخل الولايات المتحدة في اتفاق طويل الامد مع الحكومة السعودية تضمن الاخيرة بموجبه امداد الولايات المتحدة بما تحتاجه من النفط مقابل قيام الولايات المتحدة الامريكية بإعفاء النفط من الرسوم او القيود المفروضة على الواردات الاخرى ، غير ان الحكومة الامريكية لم تهتم لهذا الاقتراح كما ان منتجي النفط الامريكي اثاروا احتجاجات كبيرة ضد اقتراح اليماني هذا من جهة ومن جهة اخرى فان مؤيدي (اسرائيل) رفضوا اقامة علاقات وثيقة مع الحكومة السعودية على النحو الذي تتطلبه الاتفاقية المقترحة لخوفهم من الضغط السعودي على صانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية [١٢].

اصبح الموقف خطير جدا في الشرق الاوسط مع بداية عام ١٩٧٣ بعد ان اصبحت (اسرائيل) والدول العربية على حافة الحرب ، وقد ادركت الدول العربية ان وقت الحلول السياسية قد انتهى ولا سيما في مجال النفط ، و ادركت المملكة العربية السعودية انه يجب مساندة القضية العربية بقوة ، وبدأت تنتقد (اسرائيل) ومؤيديها الامريكان بشدة ، لذا دعا الملك فيصل بن عبد العزيز[١٣] في ١٠ كانون الثاني ١٩٧٣ علنا ان ستكون هناك حرب عربية مقدسة ضد (اسرائيل) [١٤].

بدأت الدول العربية تنادي و بضرورة استخدام النفط كسلاح سياسي للتأثير على الولايات المتحدة الامريكية بضرورة ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية واتخذت عدد من

الدول المنتجة للنفط مبادرات واسعة في ذلك السبيل[١٥]، كما سعت الاقطار الخليجية الى اتخاذ خطوات تتماشى مع موقف الدول العربية الاخرى ففي ٦ كانون الثاني ١٩٧٣ اتخذ مجلس الامة الكويتي قرار اوصى باستخدام النفط سلاحا في مجال التصدي (لإسرائيل) كما ناشد المجلس باقي الاقطار العربية تعليق اتفاقياتها القائمة مع شركات النفط الغربية حالما يبدا الكفاح المسلح ضد (اسرائيل)، كما عقد امير الكويت مؤتمرا صحفيا قال فيه "عندما يحين الوقت سنستخدم نفطنا سلاحا في محاربة (اسرائيل) وهذا موقفنا الثابت" وقد نشرت الصحف الامريكية هذا التصريح ولم يصدر اي رد فعل من قبل الحكومة الامريكية[١٦].

كان الملك فيصل يأمل بتغيير سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصراع العربي – (الاسرائيلي) وايقاف دعمها (لإسرائيل) وفقا لقرارات الامم المتحدة [١٧]، فأرسل في ١٠ نيسان ١٩٧٣ وزير النفط السعودي احمد زكي يماني الى واشنطن مع رسالة يؤكد فيها بان السعودية لن تواصل رفع الانتاج ما لم تتخذ الولايات المتحدة التدابير اللازمة لحل عادل للقضية الفلسطينية ، وانسحاب (اسرائيل) من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس[١٨].

سعت الحكومة السعودية الى زيادة الضغط على الولايات المتحدة الامريكية كما حاولت الحكومة السعودية شرح وجهة نظرها امام الراي العام العالمي اذ اكد اليماني في مقابلة مع جريدة (واشنطن بوست Washington Post) الامريكية "اننا اخترنا الطريق الى اخره لمساعدتكم ونامل المعاملة بالمثل ، لكن ينبغي لأمريكا ان تكون اكثر موضوعية في علاقتها مع (اسرائيل) ومع العرب"[١٩]. ونشرت صحيفة (واشنطن بوست) مقالا جاء فيه " هذه هي المرة الاولى التي تربط بها المملكة العربية السعودية كدولة نفطية عظمى علنا بين ارساليات تصدير نفطها الى الولايات المتحدة وبين سياسة واشنطن في الشرق الاوسط ، واذا حملنا تهديدات المملكة العربية السعودية هذه على محمل الجد ، فذلك يعني الوقوع في هيستيريا"[٢٠].

حاولت الحكومة الامريكية التخفيف من وطأة تصريح اليماني امام الراي العام الامريكي من خلال ما اكده السكرتير الصحافي في وزارة الخارجية الامريكية بقوله "اليماني يعبر عن وجهة نظر الملك ولا المملكة العربية السعودية"[٢١].

وكرد فعل من قبل الولايات المتحدة الامريكية على هذه التصريحات اعلن الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon[٢٢] تخفيض قيمة الدولار بنسبة ١٥% في الوقت الذي طلبت فيه من الحكومة السعودية زيادة انتاجها النفطي[٢٣].

وعلى اثر هذه الاعلان شعر الملك فيصل بخيبة امل من السياسة الامريكية وعلق امام رؤساء مجالس ادارة شركات ارامكو بقوله "ما فائدة ان ننتج اكثر ، وان نبيع اكثر ، وان نقبض اوراقا يمكن تخفيض قيمتها فجأة بقرار لا يؤخذ رأينا فيه" وهنا اصبح الملك فيصل اكثر استعدادا لسماع اراء الرئيس المصري انور السادات[٢٤] بشان النفط كسلاح في المعركة[٢٥] وفي الوقت نفسه كان فيصل يعتقد ان اصحاب شركة ارامكو يمتلكون نفوذا كبيرا وارتباطات مع كبار الساسة في الولايات المتحدة لذا بذل جهودا كبيرة من اجل اقناعهم بشأن السياسة الامريكية في الشرق الاوسط[٢٦].

قام (فرانك جانفرز Frank Janvers) رئيس مجلس ادارة شركة ارامكو بزيارة الملك فيصل في ٣ ايار ١٩٧٣ ، وكتب جانفرز بخصوص المقابلة بقوله "ذكر فيصل ان المملكة العربية السعودية لم تعد قادرة بعد الان على تأييدنا لوحدها ... واكد ان الصهيونية

وكذلك الشيوعية سيطورون الامور الى وضع لن يتمكن فيه الامريكيون حماية مصالحهم في الشرق الاوسط "، حمل جانفرز تحذيرات الملك فيصل على محمل الجد ، ذلك لأنه يعرف ان الملك فيصل لم يقل كلاما عابرا فقط ، وانه قد فهم من كلام الملك ان احترام المصالح الامريكية في الشرقين الادنى والاوسط وكذلك متانة مواقع المملكة العربية السعودية في العالم العربي يتلاشى يوم بعد يوم[٢٧]، مما يؤكد ما فهمه جانفرز ما قاله له (كمال ادهم) صهر الملك فيصل ان السادات يمكن ان يبدا العمليات الحربية في القريب العاجل ، كما يعتقد ، وانه اذا بدأت هذه الحرب فان المملكة العربية السعودية لن تبقى متفرجة ويترتب على ذلك خطر كبير على المصالح الامريكية[٢٨].

كما التقى الملك فيصل في ايار جانفرز ومدراء الشركات النفطية الاخرى في جنيف بعد زيارته لفرنسا ، واوضح لهم ان السعودية مهددة بالعزلة عن اصدقائها العرب بسبب فشل الحكومات الامريكية عن تقديم الدعم الايجابي ، واكد لهم لن يدع هذه العزلة تحصل وانكم "ستسخرون كل شيء"[٢٩].

بدأت شركة ارامكو بحملة منظمة عن طريق الصحافة وعن طريق الاتصالات المباشرة في البيت الابيض ، وحاول (هنري كيسنجر Henry Kissinger) [٣٠] ان يقلل من قلق رؤساء الشركات النفطية وذلك اثناء عقد اجتماع بدعوة منه ، واكد لهم بان الطريقة التي يتصرفون بها لا موجب لها من الحقائق السياسية[٣١].

وفي ذلك الاطار التقى رؤساء شركة ارامكو بمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى (جوزيف سيسكو Joseph Sisco) واكد لهم ان لديهم المعلومات تختلف عن معلوماتهم واخبرهم ان وكالة المخابرات المركزية قد وضعت تقريرها و يفيد بان الملك فيصل كان يقوم بمجرد الخداع ومثلما قاوم الضغط الذي تعرض له من قبل في عهد جمال عبد الناصر فبإمكانه ان يقاوم ضغط السادات ، وعلى الرغم من ذلك استمر اصحاب الشركات النفطية الضغط على الحكومة الامريكية ، فتوجهوا لعرض الامر على البيت الابيض لكنهم لاقوا نفس الموقف فتوجهوا الى البنتاغون وابلغهم القائم بأعمال وزير الدفاع (بيل كليمنس Bell Cllemines) والذي يعد احد رجال النفط في الولايات المتحدة الامريكية وله اسهامات في ذلك المجال بأن لديه معلومات وآرائه الخاصة عن العرب انهم لن يتحدوا ابدا وان مخاوف شركات النفط ليست لها اساس من الصحة وان الملك فيصل ميال للأمريكان[٣٢] . بيد ان ممثلو الشركة كانوا يعتقدون غير ذلك ففي ٢٠ ايار ١٩٧٣ رفع (جلبرت مكلين Gilbert McLean) نائب رئيس شركة ارامكو مذكرة الى ادارة الشركة في واشنطن اكد فيها انهم يستطيعون فعل كل شيء وان الخطر يخيم على الامتياز وعلينا نحن الشركات النفطية ان نطلع الراي العام العالمي على المصالح الحقيقية للولايات المتحدة[٣٣]. ، كما طالب (تومبلي Twombly) رئيس مجلس ادارة شركة سوكال ان تغير الحكومة الامريكية سياستها في العالم العربي ووزع رسالة يؤكد فيها موقفه على اصحاب اسهم الشركة وموظفيها ، كما سلم نسخة من هذه الرسالة الى وزير النفط السعودي احمد زكي يماني ، ونشرتها الصحف السعودية على صفحاتها الاولى[٣٤]، كما اعطى ممثلو شركة ارامكو الاخرين ايحاءات الى الصحافة والى رجال الاعمال والاوساط الجامعية الى ان ازمة الطاقة تقترب ، وان سياسة الولايات المتحدة الامريكية الموالية (لإسرائيل) "تنسف المواقع الامريكية في العالم العربي" وتقوي النفوذ السوفيتي في المنطقة وقد نشرت مواقف الشركات النفطية هذه على شكل اعلانات مدفوعة الثمن في الصحف الامريكية لاطلاع الراي العام العالمي عليها[٣٥].

شعر الملك فيصل ان الحكومة الامريكية لم تسمع رسالته ، لذا حاول التصعيد من حدة الكلام و عرض القضية على نطاق اوسع ، ففي ٦ تموز تحدث مع صحفيين امريكيين في جدة ، انه سيكون من الصعب على الامريكان دعم (اسرائيل) وان بلاده لن تستطيع مواصلة ارتباطها مع الولايات المتحدة اذا لم ينتهي دعم واشنطن (لإسرائيل) وتبني نهج محايد تجاه الشرق الاوسط[٣٦].

كما صرح احمد زكي اليماني وزير النفط السعودي في مقابله له مع مجلة (نيوزويك Newsweek) بقوله "حان الوقت لكي تفهم الولايات المتحدة ان المملكة العربية السعودية تشغل مكانة في الاقتصاد العالمي و خصوصية " وسأل مراسل المجلة الوزير السعودي عن احتمال استخدام سلاح النفط فرد بقوله "نحن لا ننظر الى مستقبل البترول بمثابة قوة تدميرية ونعتقد ان الافضل بالنسبة الى العرب جعله اساس للتعاون الحقيقي مع الغرب ومع الولايات المتحدة في المقام الاول ، وفي ودنا لو استخدم البترول لأغراض البناء وليس للتدمير"[٣٧].

ان تصريحات المسؤولين السعوديين لوسائل الاعلام الغربية قد اعطت اهمية كبيرة في الولايات المتحدة الامريكية بان الثمن السياسي لإنتاج النفط السعودي المتزايد سيكون حياد الولايات المتحدة الامريكية في النزاع بين العرب (واسرائيل) [٣٨].

حاولت الحكومة الامريكية طمأنة الشركات النفطية والراي العام الأمريكي غير ان تصريحات المسؤولين السعوديين وممثلي الشركات النفطية قد اثارت مخاوف الاوساط الاوربية والامريكية وظهر تيار جديد يدعوا الى التفاهم مع العرب واتخاذ مواقف مرنة من قضاياهم والتجاوب مع مطالبهم بينما ظهر تيار اخر هو الاقوى يمثله البنتاغون واليهود ويدعو الى وجوب الاعتماد على (اسرائيل) لتحقيق مصالح الغرب واشار ان العرب سيبقون منقسمين دائما ومن المستحيل عليهم ان يخططوا بشكل حقيقي لاستخدام سلاح النفط من اجل ان يفرضوا على الغرب الحل الذي يلائم القضية الفلسطينية واكدوا انه من الحكمة الاعتماد على (اسرائيل) [٣٩].

وبذلك كلما ظهر رأي في الولايات المتحدة يدعو للتعقل في معالجة القضية الفلسطينية وتصحيح مسار العلاقات الامريكية العربية ، خوفا على مصالحهم النفطية في المنطقة جاء الرد من البنتاغون واليهود ان امريكا ليست بحاجة الى النفط العربي وانها لن تضر من طرد شركاتها النفطية من الوطن العربي ، ولو فرض وحدث ذلك فان الضرر يقع كله على العرب[٤٠].

وعلى اثر هذه الآراء المتضاربة بدأ القلق يساور الحكومة الامريكية ، لذا كلفت مجموعة من خبراء النفط لتقديم دراسة عن مستقبل مصادر الطاقة نهاية القرن العشرين وقد بينوا من خلال التقرير الذي قدموه الى الحكومة الامريكية ان الطلب على النفط يسير بخطى اسرع مما كان يتوقع له ، وان الزيادة في الاستيراد ولسد الثغرة بين العرض والطلب امرا لا مفر منه[٤١].

اوضح رئيس مكتب الوقود والطاقة في وزارة الخارجية (جيمس اكينز James Akins) "يجب ان لا نسمح لأنفسنا بأن تعتمد بلاد حلف الاطلسي اعتمادا كليا في حاجتنا النفطية على بلاد من الشرق الاوسط ، ان استمرار هذا الحال يعرض حلفائنا في المستقبل الى اخطار عظيمة فيما لو وقعت هذه البلاد تحت نفوذ قوي غير صديقة" واضاف "ان معظم احتياجاتنا النفطية من دول الاوبك العربية التي تمتلك اليوم ٨٥% من احتياطي العالم من النفط و٩٠% كل صادرات النفط في العالم وهذا وضع لم نواجهه من قبل معناه اننا سنحتاج الى

نظره جديدة الى كل سياساتنا في الشرق الاوسط واعطائها اولوية لم يسبق ان اعطيناها لها من قبل"[٤٢].

وفي السياق ذاته صرح القنصل الامريكي السابق في الظهران (ديتمور Ditmore) قائلا "اذ كانت امريكا ستواجه في السنوات القليلة القادمة ازمة نفطية فان ذلك سيكون بسبب فشلها في التعامل المنصف مع المشكلة العربية – (الاسرائيلية)" كما اوضح (في انك جاردنر V Ank Gardenr) محرر الشؤون الخارجية في صحيفة (اويل اند كاز oil and gas) بقوله "يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تعالج موقفها وسياستها مستقبلا بوضع عينها على المشكلة العربية (الاسرائيلية) ووضع عينها الاخرى على ازمة الطاقة المحتملة"[٤٣].

استمرت الولايات المتحدة الامريكية في مواصلة دعمها (اسرائيل) ولم تهتم لتقارير الخبراء وتصريحات المسؤولين ، وفي ٢٥ تموز استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الامن الدولي والذي يتضمن انتقاد لسياسة (اسرائيل) مع فلسطين ويدعوها الى الجلاء عن الاراضي المحتلة خلال حرب ١٩٦٧[٤٤].

اقتنع السادات على اثر تلك التطورات وجمود الموقف السياسي ان الامور بدأت تسير نحو الحرب وان الحرب هي الخيار الوحيد ، لذا زار السادات المملكة العربية السعودية في ٢٣ اب ١٩٧٣ وابلغ الملك فيصل قرار الذهاب الى الحرب وايده الملك فيصل وتعهد بتقديم الدعم المالي واستخدام النفط ، غير انه طلب من السادات ان تكون المعركة امدها طويل حتى يستطيع حشد الرأي العام العالمي[٤٥]. كما وعد الرئيس السوري حافظ الاسد[٤٦] في لقاء معه في مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في الجزائر في ايلول ١٩٧٣ بانه سيستخدم النفط في المعركة اذا رأى ضرورة في ذلك واضاف لا نريد استخدم البترول كسلاح في المعركة التي لا تستمر اكثر من يومين او ثلاثة ايام ثم تتوقف ، وانما نريد معركة تستمر مدة تكفي لتعبئة الرأي العام العالمي[٤٧]، في الوقت نفسه اصبحت تصريحات الملك فيصل اكثر حدة من قبل ولاسيما بعد ان علم ان الولايات المتحدة تتجاهل مطالبه من جهة وان العرب بدؤا يتجهزون للحرب من جهة اخرى ، لذا اشار الملك فيصل في لقاء له مع قناة NBC الامريكية في ٢ ايلول ١٩٧٣ بقوله "يقلقنا جدا ان الولايات المتحدة لم تصحح سياستها في الشرق الاوسط وتواصل تأييدها (لإسرائيل) وهذا يضعف مواقفنا في العالم العربي وبالتالي يوثر على علاقتنا مع الاصدقاء الامريكيين" واضاف الملك فيصل عندما سأله مراسل القناة عما اذا كانت المملكة العربية السعودية تنوي تقليص صادرات النفط الى الولايات المتحدة الامريكية فأجابه بأن "الدعم الذي تقدمه امريكا للصهيونية من دون تحفظ ، وسياستها المناهضة للعرب يعقدان الى اقصى حد بالنسبة الينا مواصلة تزويد الولايات المتحدة بالنفط بل وحتى الحفاظ على العلاقات الودية معها..." [٤٨].

ادركت الحكومة الامريكية ان تصريحات الحكومة السعودية ليست مجرد تهديد وانها يمكن ان تترجم الى افعال لذلك حاولت امتصاص الغضب السعودي ، اذ عقد الرئيس الامريكي نيكسون مؤتمرا بعد ثلاث ايام من تصريح الملك فيصل الاخير واكد فيه " ليس من الصحيح ربط السياسة التي تطبقها الولايات المتحدة ازاء (اسرائيل) والبترول العربي في وثاق واحد" واضاف "كانت سياستنا ليست موالية (لإسرائيل) ولا للعرب ونحن نميل للعرب اكثر مما نميل الى (اسرائيل) لان عند العرب نفطا ولا نفط عند (اسرائيل)"[٤٩]، واعلن في نفس المؤتمر ان وزير خارجيته الجديد هنري كيسنجر سيعطي اولوية متقدمة الى تسوية المشكلة في الشرق الاوسط[٥٠].

بالرغم من التصريحات الامريكية هذه بيد ان الملك فيصل كان يدرك تماما استحالة تغيير الولايات المتحدة سياستها الموالية (لإسرائيل) وتحويلها الى سياسة موالية للعرب[٥١]، وقبل ان تتاح الفرصة لوزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر لاتخاذ اي خطوة هامة لحل المشاكل العالقة في الشرق الاوسط ، اندلعت الحرب العربية – (الصهيونية) الرابعة في ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ ، اذ بدأت القوات المصرية والسورية بشن هجمات منسقة ضد (اسرائيل) و حاولت الحكومة الامريكية الحفاظ على موقف الحياد ودعت الى الانتهاء الفوري للقتال[٥٢]، وذلك عن طريق الرسالة التي بعثها هنري كيسنجر الى الملك فيصل بن عبد العزيز من اجل انهاء المعارك بين الطرفين ، الا ان الملك فيصل اجاب بانه مع التضامن العربي[٥٣]. ، واعتبر الملك فيصل هذه الرسالة بمثابة اهانة لكونها اعتبرت ان مصر وسوريا المسؤولتان عن بدء الحرب وانه يتعين عليه ارغام (اسرائيل) على الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلت في حرب ١٩٦٧ ، وحذر من العدوان (الاسرائيلي) اذا لم يتوقف فان النزاع قد يمتد فيما وراء حدود الشرق الاوسط[٥٤].

ومن جانب اخر حث الملك فيصل مصر وسوريا على تكثيف ضرباتهم العسكرية ضد (اسرائيل) فقال "اذا ضاعت فلسطين فلا امل لأي قطر عربي في البقاء ولن تكون السعودية اقل استهدافا للخطر من غيرها، ان فلسطين هي قلب العروبة ويتوقف كل كيان العرب ومصيرهم على بقائها عربية ، وكل شيء يمكن حدوثه الا موقف السعودية من هذه القضية لن يتغير[٥٥].

أمر الملك فيصل شركة ارامكو في ٨ تشرين الاول ١٩٧٣ ان تخفض للنصف ضخ النفط السعودي خلال خط الانابيب الذي يمر عبر شبه الجزيرة العربية الى لبنان بحجة ان ذلك سيخفض خسارة البترول اذا تعرض خط الانابيب للتخريب[٥٦]، كما اخبر احمد زكي اليماني ممثلي شركات النفط الامريكية في اليوم التالي ان المملكة العربية السعودية ستعمد فورا الى خفض انتاجها من النفط في حالة اقدام الولايات المتحدة خاطئة في الصراع العربي (الاسرائيلي) مثل اعادة تزويد (اسرائيل) بالسلاح ، وفي اليوم نفسه اجتمع (كينيث كيتينج Kenneth Keating) نائب وزير الخارجية الامريكي مع مدراء شركتي اكسون وغولف اويل وقد حذروا الحكومة الامريكية في هذا الاجتماع القيام بأي عمل من شأنه ان يسبب تحركات ضد مصالح شركات النفط الامريكية[٥٧].

اصبح الراي العام العربي يلح بقوة على دخول النفط كسلاح في المعركة ، ففي ١١ تشرين الاول بعث السادات برسالة الى الملك فيصل جاء فيها "انجر حر ما وعد"[٥٨]، وفي اليوم نفسه بعث فيصل برسالة الى الرئيس الامريكي نيكسون عبر السفارة الامريكية يحثه فيها على التحرك لإنهاء الصراعات ، وان يلح على ضرورة انسحاب (اسرائيل) من الاراضي المحتلة[٥٩].

كما اجتمع وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عمر السقاف مع هنري كيسنجر في اليوم التالي وابلغه ان السعودية تطالب من الولايات المتحدة بالضغط على (اسرائيل) للانسحاب من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وكذلك ضمان حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه[٦٠]. ، فضلا عن ذلك استمرت شركة ارامكو بالضغط على الحكومة الامريكية ، اذ بعثت في ١٢ تشرين الاول ١٩٧٣ بمذكرة الى الرئيس الامريكي نيكسون اكدت فيها ان السعوديين سيخفضون من انتاج النفط اذا لم تغير الحكومة الامريكية من سياستها في الشرق الاوسط لاسيما وان تلك السياسة تؤثر تأثيرا سلبيا على علاقة ارامكو بدول النفط واكدت ايضا

ان المسؤولين السعوديين قد يلجؤون الى الاجراءات اشد عنفا[٦١]، و بالرغم من كل التهديدات بدأت الولايات المتحدة بإرسال شحنات طارئة من الاسلحة الى (اسرائيل) تعويضا عما فقدته في الحرب[٦٢].

حاول هنري كيسنجر تبرير عمل نقل السلاح الامريكي (لإسرائيل) برسالة خاصة بعثها الى الملك فيصل اشار فيها ان السبب في القرار الامريكي يكمن في عدم كفاية التعاون السوفيتي خلال وقف اطلاق النار الاخير، اضافة الى ان السوفييت مدوا مصر وسوريا بسلاح و شحنات جوية ضخمة واضاف ان القرار الامريكي كان ضروريا كي تبقى في وضع يمكنها من تفعيل نفوذها لتحقيق سلام عادل ودائم[٦٣].

اعتبر الملك فيصل هذا العمل اهانة شخصية له وضربة سياسية ، وان الحكومة الامريكية لم تأخذ في الاعتبار جهود المملكة العربية السعودية في التوصل الى الحل السلمي ، وكان الملك لا يزال يريد اعطاء الولايات المتحدة الامريكية فرصة للبقاء خارج نطاق القتال والعمل على انهاء النزاع كوسيط ، الا ان بعد تدفق تلك الاسلحة ايقن الملك فيصل استحالة عودة العلاقات السعودية الامريكية الى سابق عهدها ، كما ادى هذا الامر الى ظهور الميول المعادية لأمريكا في المملكة العربية السعودية بشكل كبير بلغت حدا دفع الملك فيصل الى استخدام سلاح الحظر النفطي[٦٤].

عقد وزراء النفط العرب في يومي ١٦-١٧ تشرين الاول ١٩٧٣ اجتماعا لهم في الكويت وقرروا تخفيض الانتاج والتصدير بنسبة ٥% من مستوى انتاج شهر ايلول ، واستمرار زيادة بنسبة التخفيض ٥% شهريا حتى تستجيب (اسرائيل) وتسترد حقوق الشعب الفلسطيني[٦٥]، كما اتفقوا ايضا على رفع سعر النفط بنسبة ١٧% ليصل الى ٣،٦٥ دولار للبرميل الواحد ، وان يتم الحظر النفطي على الدول غير الصديقة لهم[٦٦]، وكان واضحا ان مؤتمر الكويت قد اوصى بتوصيات ولم يصدر قرار ، وكان الغرض من ذلك هو اعطاء فرصة اخرى للولايات المتحدة الامريكية لتغيير موقفها المتحيز (لإسرائيل) ومن اجل الضغط اكثر عليها في سبيل الحياد في المعركة والتوسط الى حل نهائي ، و قررت المملكة العربية السعودية في اليوم التالي ١٨ تشرين الاول ١٩٧٣ تخفيض انتاجها من النفط بنسبة ١٠% بدلا من ٥%[٦٧]، سارت سياسة الولايات المتحدة الامريكية وفق منطق اخر ، اذ طلب الرئيس نيكسون في ١٩ تشرين الاول ١٩٧٣ مساعدة عسكرية بقيمة ٢،٢ مليون دولار لصالح (اسرائيل) و كان هذا القرار الامريكي بمثابة الاجهاض لطموحات الملك فيصل المتمثلة في اقرار السلام في الشرق الاوسط[٦٨]، وادى هذا القرار الى اعلان المملكة العربية السعودية في اليوم التالي الى وقف صادرات النفط الى الولايات المتحدة الامريكية نظرا لازدياد المساعدات العسكرية الامريكية (لإسرائيل) وشمل الحظر هولندا لتأييدها (لإسرائيل) ايضا ، وقال احمد زكي اليماني فيما بعد معلقا على قرار الحظر لم يكن الملك فيصل يسعى ابدا الى حظر الارساليات الى الولايات المتحدة الامريكية ، الا ان نيكسون لم يترك له خيارا غير هذا الخيار[٦٩].

وفي اليوم الذي صدر فيه قرار الحظر توجه اليماني الى الظهران واجتمع مع جانفرزjanvers رئيس مجلس ادارة ارامكو واصدر اوامره بوقف شحن النفط الى الولايات المتحدة الامريكية وهولندا ، وفي ٢١ تشرين الاول ١٩٧٣ اصدر الملك فيصل قرار بفرض الحظر النفطي حتى على الاسطول الامريكي في البحر المتوسط وجميع القواعد الحربية الامريكية[٧٠]، وبين يومي ٤و٥ تشرين الثاني ١٩٧٣ عقد وزراء النفط اجتماعهم الثاني في

الكويت بطلب من المملكة العربية السعودية للتشاور فيما بينهم على وضع خطة جديدة في محاولة لدعم استخدام للضغط على (اسرائيل) لكي تنسحب ، وقرروا في هذا الاجتماع رفع نسبة التخفيض الى ١٥% من مستوى تشرين الاول كما اتخذوا قرارا اخر في هذا الاجتماع بإيفاد كل من وزير النفط السعودي والجزائري الى العواصم الغربية لشرح وجهة النظر العربية فيما يتعلق بإجراءات خفض الانتاج الحالي او اية اجراءات اخرى قد يلجأ اليها في المستقبل ، كما تقرر في الوقت نفسه اجراء تخفيض اضافي بنسبة ٥% من انتاج تشرين الثاني[٧١].

كانت للمملكة العربية السعودي الدور القيادي الفعال في القرارات التي اتخذها ونفذها كل دول منظمة (الاوبك) بصفتها اكبر منتج ومصدر للنفط بين دول الاوبك وصاحبة اكبر مخزون نفطي ، ولولا دور المملكة العربية السعودية في مسألة الحظر لما نجحت تلك المقاطعة لذا اصبحت في موضع المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية وفرض عليها دورا قياديا في العالم العربي[٧٢].

شعرت الولايات المتحدة الامريكية بمخاطر الحظر النفطي وسعت الى انهائه بأسرع وقت وذلك لأنه يشكل تهديدا خطيرا على اقتصاديات الولايات المتحدة الامريكية وقد اكد نيكسون ذلك بقوله "انه اعتبارا من اللحظة التي بدأ فيها حظر النفط العربي عمدت حكومتي الى انهائه" ، كما وصف كيسنجر قرارات الحظر " بانها احد الاحداث المحورية في تاريخ القرن العشرين"[٧٣].

كانت الولايات المتحدة تشتري من المملكة العربية السعودية حوالي ١٥٠٠ برميل يوميا اي حوالي ٣% من اجمالي الاستهلاك الامريكي ، هذا الامر جعل الولايات المتحدة الامريكية تعاني من عجز يقدر بنحو ١٢% من اجمالي امداداتها فضلا عن باقي الدول العربية وبالإجمالي من باقي الدول العربية خسرت ما يقارب ٣ مليون برميل يوميا ، وهذا ادى بدوره الى ارتفاع الاسعار بوتيرة متصاعدة[٧٤]. وهذا ما اكده الرئيس نيكسون في مذكراته بقوله " لقد تلقى الغرب في خريف ١٩٧٣ درسا قاسيا ومؤلما لا ينسى واصبح سعر البرميل الذي كان يباع بسعر ٣،١ دولار للبرميل الواحد في شهر ايلول و بسعر ٥،١٢ دولار في شهر تشرين الاول و ١١،٦ دولار في شهر كانون الاول ، وذلك تضاعف السعر اربع مرات وبين عشية وضحاها انقلبت البنية الاقتصادية للعالم راس على عقب"[٧٥]. كما و اعلن نيكسون ان هذا الخطر سيحرم الولايات المتحدة قرابة ١٧% من استهلاكها اليومي للبترول، وان هذا الخطر هو اخطر ازمة في الطاقة منذ الحرب العالمية الثانية ، وطالب بمنحه سلطات واسعة يكون من شأنها الحد من استهلاك الامريكيين للنفط وكذلك القدرة على سن مشروعات قوانين لمواجهة الازمة[٧٦].

في هذا السياق وجه نيكسون رسالة الى الكونغرس الامريكي في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٣ اكد فيها دعوة الولايات المتحدة الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية الى تقليل الاعتماد على النفط كما اعلن (وليم سايمون William Simon) خبير الطاقة في البيت الابيض ان النقص في الطاقة قد وصل الى درجة الازمة واشار (والتريغر) مستشار شؤون النفط الامريكي بان نفقات الطاقة في امريكا سترتفع ٤،٥ مليار دولار الى اكثر من ٢٠ مليار دولار في سنة ١٩٧٣ فقط[٧٧].

طلب (جيمس شيلزنجر James Schesinger) [٧٨] وزير الدفاع الامريكي من وزير الخارجية هنري كيسنجر ضرورة التوصل في مجلس الامن الدولي الى قرار لوقف اطلاق

النار بصورة فورية ، واذا تلكأت (اسرائيل) في تنفيذ هذا القرار فانه من الممكن ارسال قوات عسكرية لها لتنفيذ هذا القرار بالقوة[٧٩].

اصبح الاقتصاد الامريكي على شفا الانهيار نتيجة الازمة الاقتصادية ، لذا رأت الحكومة الامريكية ضرورة السعي الحثيث لحل الصراع العربي (الاسرائيلي) وبدأت في تنفيذ وتطبيق هذا الامر عن طريق الوسيلة الاولى وهي استخدام الدبلوماسية الهادئة ، ففي ٨ تشرين الثاني ١٩٧٣ وصل كيسنجر الى المملكة العربية السعودية والتقى بالملك فيصل واكد الملك فيصل اثناء اللقاء ضرورة ربط الموقفين الانسحاب (الاسرائيلي) وفك حظر النفط معا، وزاد الملك من صعوبة الامر حينما قال لكيسنجر "ان على امريكا الا تنتظر شتاء واحدا قاسيا فقط ، بل انها يمكنها ان تنظر توقف امدادت العرب حتى عام ١٩٨٠[٨٠].

تكون لدى كيسنجر في هذا اللقاء انطباعا مفاده ان رفع الحظر النفطي لا يمكن ان يتحقق الا في حالة انسحاب (اسرائيل) من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، لذا حاول ممارسة الضغط على الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية بقوله في ٢١ تشرين الثاني "بأن الولايات المتحدة قد تتخذ اجراءات مضادة اذا ما استمر الخطر وبشكل غير عقلاني وغير محدود" وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٣ رد احمد زكي اليماني وزير النفط السعودي على تصريحات كيسنجر في شاشة التلفاز الدنماركي بقوله "بأنه اذا ما حصل واتخذت الولايات المتحدة واوربا واليابان اجراءات مضادة فان السعودية سوف تقلص انتاجها النفطي بنسبة ٨٠% اذا ما تم الضغط عليها ، وان الولايات المتحدة اذا لجأت الى عمل عسكري فان حقول النفط سيتم نسفها"[٨١].

استمرت الحكومة الامريكية بالتلميح الى استخدام القوة في حال فشل الدبلوماسية و صرح السيناتور (فولبرايت Fulbright) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الامريكي اثناء لقاءه بوزير النفط السعودي احمد زكي اليماني بقوله "بأن المستهلكين قد يتحركوا عسكريا نحو المنتجين للحصول على الامدادات النفطية"[٨٢]. ، و اخذت الحكومة الامريكية تعد الرأي العام العالمي عامة والامريكي خاصة لقبول والترحيب لأية محاولة عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية ضد الدول المنتجة للنفط ، اذ اعلن جيمس شيلزنجر وزير الدفاع الامريكي ان صبر الشعب الامريكي له حدود وانه قد يمارس ضغطا قويا على واشنطن للانتقام من الدول العربية اذا لم توقف الحظر النفطي ، وان الخطر ربما يقوم الى استخدام القوة في الشرق الاوسط[٨٣]. ، وانضم (جيرالد فورد Gerald Ford) [٨٤] نائب الرئيس الامريكي الى هذا الرأي وحذر من ان الولايات المتحدة قد تجمد ارسال الشحنات الغذائية الى الشرق الاوسط[٨٥]. ، كما و طالب السيناتور فولبرايت اثناء مناقشة مجلس الشيوخ الامريكي الاثار المترتبة على ازمة الطاقة بضرورة اتخاذ اجراء عسكري لتامين مصادر النفط في الشرق الاوسط ، واضاف انه ليس هناك شك في القدرة الامريكية على الاستيلاء بقوة على هذه الدول التي ليس لها وزنا عسكريا ولا تمتلك اي قوة كما طالب ان تقدم الدول العربية النفطية تنازلات اضافية (لإسرائيل) حتى تنجو بنفسها من العقاب الامريكي الرادع[٨٦].

ردت المملكة العربية السعودة على هذه التصريحات بانها اعلنت ان حقولها محاطة بالمتفجرات لنسفها في حالة اي غزو عسكري وقد كشفت المتفجرات حول حقول الخوار شمال غرب الدمام وهو اكبر حقل نفطي في العالم ، اذ اطلق على نسف الحقول اسم (عملية انفجار) وقد اسندت قيادة العملية الى الامير عبد الله بن عبد العزيز[٨٧] قائد الحرس الوطني

السعودي ودعت الحكومة السعودية الحكومة الامريكية بان تأخذ مأخذ الجد ما صرح به وزير النفط السعودي في كوبنهاكن في ١٣ كانون الاول ١٩٧٣ والذي ذكر فيه ان بلاده ستنسف ابارها النفطية اذا ما استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية لاحتلال منابع النفط السعودية[٨٨].

وجدت الحكومة الامريكية نفسها بانها مضطرة الى مواصلة الجهود الدبلوماسية من اجل رفع الحظر وليس التهديد بالقوة لأنه لا يجدي نفعا ولاسيما بعد تصريحات الحكومة السعودية الاخيرة.،

لذا نجحت الجهود الدبلوماسية لوزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٤ بالاتفاق المصري (الاسرائيلي) على خطة لفك الاشتباك بين قواتهم حول قناة السويس ، رد على ذلك تبنت المملكة العربية السعودية موقفا اكثر ودية تجاه الولايات المتحدة الامريكية فاعلن احمد زكي اليماني في نفس اليوم ان حكومته كانت تعلم ان الشركات النفطية ستتحايل على الحظر النفطي ، ومع ذلك لجأت اليه كمجرد تحرك سياسي لإظهار الغضب السعودي حيث ان الشركات السابقة قد نجحت فأنه لا نجد هناك ضرورة للقيام بخطوات اكثر ، وبعد احد عشر يوم اشار احمد زكي اليماني انه قد حدث تحول هام في السياسة النفطية السعودية ، وان المملكة العربية السعودية مستعدة الان لاتخاذ خطوات لخفض سعر النفط بالقدر الضروري لمنع اي ضرر جوهري للاقتصاد الامريكي[٨٩].

وعلى الرغم من الموقف الودي للملكة العربية السعودية غير انها اعلنت في النهاية ان رفع الحظر النفطي لا يمكن الموافقة عليه دون اجماع عربي وقبل فك الاشتباك على الجبهة السورية ، ولاسيما بعد ان اخفقت في التوصل الى فك الاشتباك بين القوات السورية (والاسرائيلية) في مرتفعات الجولان ليتوازى مع الاشتباك الذي تم في سيناء بين المصريين (والاسرائيليين) [٩٠].

ردت الولايات المتحدة الامريكية بانها اعلنت انها لا تستطيع الاستمرار في جهودها السلمية ومواصلة الضغط على (اسرائيل) اذا ما استمر الحظر النفطي مفروضا عليها ، وحذر نيكسون من ان استمرار الحظر النفطي على الولايات المتحدة الامريكية سيؤدي الى تلكؤ الجهود التي تبذلها الحكومة الامريكية لإحلال السلام في الشرف الاوسط ، ودعا كيسنجر الملك فيصل الى رفع الحظر النفطي كي تواصل الولايات المتحدة جهودها من اجل تحقيق انسحاب (اسرائيل) من الاراضي العربية المحتلة غير ان الملك فيصل كان مصرا على ان لا يتم رفع الحظر قبل فك الاشتباك على الجبهة السورية[٩١]. ، و هذا الامر دفع كيسنجر الى بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية واستئناف رحلاته المكوكية بين (اسرائيل) والعرب ، وفي ٢ اذار ١٩٧٤ توقف في السعودية ليطلع الملك فيصل على التطورات والتباحث معه حول الاعداد لعقد اتفاق لفك الاشتباك بين سوريا (واسرائيل) مماثل للاتفاق المصري (الاسرائيلي) وفي ٤ اذار ١٩٧٤ بعث الرئيس السوري حافظ الاسد برسالة شفوية الى الملك فيصل حملها اليه نائب رئيس الوزراء محمد حيدر نتائج مباحثات كيسنجر في العاصمة السورية والبحث فيها اذا كانت هذه النتائج كافية لرفع الحظر عن الولايات المتحدة[٩٢].

رأت الحكومة السعودية بضرورة التجاوب مع النوايا الحسنة المعلنة من الولايات المتحدة الامريكية ، ودعت المملكة العربية السعودية ومصر الدول العربية المنتجة الى عقد اجتماع في طرابلس في الفترة ١٣-١٤ اذار ١٩٧٤ لإنهاء الحظر النفطي الا انها فشلت في مسعاها ، لذا هددت المملكة العربية السعودية بالانسحاب من منظمة الاوبك[٩٣].

اتخذ قرار رفع الحظر وتصدير النفط الى الولايات المتحدة اثناء انعقاد اجتماع وزراء النفط لمنظمة الاوبك في فينا في ١٨ اذار ١٩٧٤ وحددوا ذلك باجتماع وزراء الدول المنتجة للنفط في القاهرة لمراجعة الموقف ، وايدت المملكة العربية السعودية هذا القرار[٩٤].

صرح احمد زكي اليماني في مؤتمر صحفي اثناء اجتماعات الاوبك في فينا بقوله "ان سلاح البترول قد احدث تغييرا في السياسات الدولة بشأن الصراع العربي – (الاسرائيلي) واعطى النتيجة المطلوبة منه"، واضاف "ان هناك تغييرا في السياسة الامريكية ولأول مرة منذ ٢٥ عام لذلك يجب ان نرد على ذلك بخطوة حسنة"[٩٥].

اخذت العلاقات السعودية – الامريكية تتحسن بشكل كبير بعد الغاء الحظر النفطي وقد تبادل الطرفان السعودي والامريكي الزيارات ونتج عنها توقيع سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية ، وجاءت ذروة تلك العلاقات في حزيران ١٩٧٤ من خلال زيارة وزير الداخلية السعودي فهد بن عبد العزيز[٩٦] الى واشنطن بعد اجتماعه مع الرئيس الامريكي نيكسون ووزير الخارجية كيسنجر ووزراء التجارة والخزانة والدفاع ووقع المشاركون اتفاقيات احيطت بدعاية جيدة تقضي الى انشاء لجنتين الاولى للتعاون في مجال الاقتصادي والثانية التعاون العسكري ، وتؤكد هذه الاتفاقيات على ان مرحلة التوتر في العلاقات قد انتهى[٩٧]، كما زار الرئيس الامريكي نيكسون السعودية في ١٤ حزيران ١٩٧٤ وهو اول رئيس امريكي يزور السعودية واثناء المأدبة الرسمية امتدح نيكسون السعودية لصداقتها الولايات المتحدة الامريكية[٩٨]، واكد الملك فيصل اثناء تلك الزيارة على التسوية للصراع العربي (الاسرائيلي) وانه يجب احترام حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه ، وكذلك على عودة مدينة القدس لأنه لا سلام من دون عودة الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وضمان حقوق الشعب الفلسطيني ، لكن الرئيس الامريكي لم يتطرق في مؤتمره الصحفي المنعقد في الرياض الى الحقوق الفلسطينية وهذا ما يؤكد سعة الخلاف بين الجانبين حول هذا الموضوع[٩٩].

لم يتعدى تأثير تلك الزيارة على العلاقات بين البلدين حد التأثير المعنوي وذلك ان نيكسون اصبح رجلا ضعيفا بسبب فضيحة (ووترغيت ٨ اب ١٩٧٤) واستقال من منصبه ، لقد كانت استقالة نيكسون من منصبه بمثابة الصدمة للحكومة السعودية لان الرئيس الذي اقاموا معه علاقات وطيدة قد ارغم على ترك منصبه ، وهذا دليل كبير على ان الولايات المتحدة حليف متردد لا يمكن الاعتماد عليه، وبعد مجيئ جيرالد فورد الى الرئاسة الامريكية لم يتغير الموقف الامريكية تجاه المعضلة الفلسطينية وانحيازها الى جانب (اسرائيل) ،لذا نبه الملك فيصل الادارة الامريكية الجديدة في اب ١٩٧٤ " اذا لم تغير الولايات المتحدة سياستها تجاه (اسرائيل) فستكون الجزيرة العربية مرغمة على تعديل سياستها" ولم يتلق الملك فيصل اي جواب على تصريحه لذلك اعلن عن موافقته على مشروع تقدم به وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني الذي يقضي بتخفيض حجم المنفط المستخرج بنسبة تتراوح ١٠-٢٠%[١٠٠].

لم يطرأ تغيير على السياسة الامريكية وقد اتضح ذلك خلال زيارة وزير الخارجية السعودي عمر السقاف الى الولايات المتحدة الامريكية في ٢٩ اب ١٩٧٤ ولقاءه بالرئيس الامريكي جيرالد فورد ، اذ لم يلمس اي تغيير للسياسة الامريكية تجاه (اسرائيل) على الرغم من ان الرئيس فورد اكد للسقاف ان بلاده ستستمر في جهودها السلمية ، الامر الذي ادى الى استياء الملك فيصل من السياسة الامريكية الجديدة ولا سيما بعد زيارة السقاف ، و اعلن في

٢٩ ايلول ١٩٧٤ "نحن لا نريد ان نفرض او نعود لفرض حظر نفطي على اصدقائنا ، لكن على اصدقائنا ان يعرفوا ان توجد مصالحهم الاستراتيجية[١٠١]."، وردا على تصريحات الملك فيصل اطلق فورد عدة تصريحات في ٢٣ ايلول ١٩٧٤ التي تضمنت تهديدات عنيفة بحق الدول المنتجة للنفط في حالة رغبتها في تكرار ما فعلته تجاه العالم في الماضي القريب[١٠٢].

كما اكد على ان الولايات المتحدة لن تتورع عن استخدام القوة لمواجهة هذه السياسات النفطية حتى لا تتعرض الدول الكبرى لكارثة اقتصادية[١٠٣].

لاقت مسالة التدخل العسكري معارضة شديدة من قبل الناتو الاوربية من جهة ومن قبل السياسيين الامريكيين من جهة اخرى ، وكان (جورج بول George Paul) وكيل وزير الخارجية الاسبق بتزعم المعارضة الداخلية اذ اكد قائلا "انه لا توجد حكومة في واشنطن تستطيع ان تحول حقول النفط في الشرق الاوسط الى ميدان للحرب النووية لان التدخل الامريكي سيقابله تدخل سوفيتي وعلى الحكومة الامريكية ان تتجه نحو حل المشكلة بأسلوب يتفق ومكانتها كدولة عظمى دون اصدار تصريحات هي لا تعرف مسبقا انها لا تحترم تنفيذها"[١٠٤].

سارت الحكومة الامريكية تجاه الحل الدبلوماسي ففي ١٣ تشرين الاول ١٩٧٤ زار كيسنجر المملكة العربية السعودية بعد زيارته لمصر وسوريا (واسرائيل) والاردن ، واجتمع مع الملك فيصل واشار الاخير في هذا الاجتماع الى انه سيحاول ان يتوصل الى خفض سعر النفط العالي اذا ما وافقت (اسرائيل) على تقديم تنازلات مهمة[١٠٥]."، و زار كيسنجر المملكة العربية السعودية مرة اخرى في ٥ تشرين الثاني ١٩٧٤ واجتمع مع الملك فيصل واكد له انه يجب ان يكون هناك حلا عادلا للصراع العربي (الاسرائيلي) ، كما اكد عمر السقاف وزير الخارجية على ضرورة استمرار الجهود الامريكية لكي توصل في النهاية الى الانسحاب (الاسرائيلي)[١٠٦].

وفي المقابلة التي اجرتها مجلة (نيوزويك Newsweek) الامريكية مع الملك فيصل في تشرين الثاني ١٩٧٤ صرح قائلا "يجب ان يدرك اصدقائنا اين توجد مصالحهم الاستراتيجية نحن لا نريد ان نفعل ما يضر الى الولايات المتحدة ، لكن لكي تبقى علاقتنا الخاصة جيدة ، فان على واشنطن ، من جانبها ، ان تمنع كل عمل يسيء الى مصالحنا ومصالح العالم العربي ولاشك ان الاحتلال المستمر للأراضي العربية –بما فيها القدس- لا يسيء الى الغرب فقط بل يعم الجو الدولي ايضا" واضاف "لا اريد ان اخفي على الحكومة الامريكية ، اننا سنكون مرغمين من جديد على سلاح النفط ، اذا لم تتبنى سياسة اقل غموضا تجاه المصالح العربية يجب ان تعلم جيدا اننا سنعتبر سياستنا بمثابة اختبار لها"[١٠٧].

شعرت الحكومة الامريكية ان الدول العربية المنتجة للنفط وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية قد تلجأ الى زيادة اسعار النفط او فرض حظر نفطي جديد اذا لم تغير الحكومة الامريكية سياستها تجاه الشعب الفلسطيني وعودة القدس ، كذلك لمح كيسنجر وزير الخارجية الامريكي في نهاية عام ١٩٧٤ الى امكانية تدخل عسكري اذ قال "انا لا اجزم باستحالة اللجوء الى القوة في كل الظروف ، لكن استعمال القوة في حالة نزاع على النفط شيء في حالة استئناف حقيقي للعالم الصناعي شيء اخر" كما كرر هذه التهديدات مرة اخرى في الدول العربية المنتجة للنفط لمنع قيام حظر نفطي جديد[١٠٨].

صرح وزير الدفاع الامريكي جيمس شيلزنجر في المؤتمر الصحفي المنعقد في البنتاغون في ١٤ كانون الثاني ١٩٧٥ بقوله " بأنه من المجدي القيام بعمليات عسكرية ضد

الدول المصدرة للنفط في الخليج العربي لان امريكا لديها القدرة على الحاق الهزيمة بالقوات المسلحة لهذه الدول وكذلك يمكنها الاستيلاء على حقول النفط دون الحاق الضرر بالمنشآت النفطية" وبعد هذا المؤتمر بأسبوع واحد فقط اعلن كيسنجر على استعداده لإقحام قوات بلاده المسلحة في اي اشتباك عسكري في هذه المنطقة[١٠٩]، و رد احمد زكي اليماني وزير النفط السعودي على هذه التهديدات في ٨ شباط ١٩٧٥ بقوله "لم نحمل التهديدات الامريكية لاستخدام القوة ضد البلدان المنتجة للنفط في الشرق الاوسط محل الجد ، ولا يعقل ان تتخذ حكومة عاقلة مثل هذه الخطوة التي تعني الكارثة للعالم اجمع" غير ان الملك فيصل كان مستاء من هذه التهديدات الامريكية اذ قال "نحن لا نرغب مطلقا في فرض حظر بترولي ضد احد وترجوا لا تضطرنا الظروف مرة اخرى لعمل شيء لا نرغب فيه" وقال ايضا "نحن لا نعتبر ان حكومة عاقلة ستورط العالم في خراب مدمر ، ولا نعتقد ان مسؤولا امريكيا يفكر في ذلك"[١١٠].

يعد السبب الذي ادى بالحكومة السعودية بعدم اخذ التهديدات الامريكية بمحمل جد ، هو تصريح الرئيس الامريكي في ٢١ كانون الاول ١٩٧٥ عندما قال "ان الولايات المتحدة لن تغزو الشرق الاوسط اذا ما تم فرض حظر شبيه بالحظر الذي قام عام ١٩٧٣" ، اما كيسنجر فقد تنصل من تصريحاته بسبب الضغوط التي تعرض لها من قبل الرأي العام العربي والعالمي فقال "لقد كنت اتحدث اقتراحا عن حالة قصوى لم نكن نتكلم كما قيل جزافا عن الاستيلاء على حقول النفط ليس هذا هدفنا وهذه سياستنا"[١١١].

ادركت الحكومة الامريكية ان اطلاق التصريحات بشأن احتلال حقول النفط قد يضر بالمصالح الامريكية ولن يسمح لها من تحقيق اهدافها في المنطقة ، لذا قررت استخدام اسلوب الدبلوماسية مرة اخرى ، اذ بعثت كيسنجر الى المملكة العربية السعودية في ٩ اذار ١٩٧٥ وتباحث مع الملك فيصل ويظهر ان المسؤولين السعوديين كانوا غاضبين عند مقابلتهم لكيسنجر بسبب التصريحات الامريكية باستخدام القوة وطلبوا ايضاحا لهم ، فاكد كيسنجر في ختام مباحثاته انه ما نشر من انباء عن امكانية التدخل العسكري وغيره هي محض هراء واضاف ايضا بقوله "انني اريد ان اعلن في شكل قاطع ان علاقتنا مع السعودية ترتكز على اساس الصداقة والتعاون ، وهي علاقة لا مجال فيها ابدا للتهديد العسكري واللجوء الى القوة ، ان هذه العلاقات قائمة على التعاون لا على المجابهة[١١٢].

وعلى اثر زيارة كيسنجر هذه للمملكة العربية السعودية و بعد الاعلان في ٢٢ اذار ١٩٧٥ عن فشل مهمة كيسنجر لإتمام اتفاقية سيناء المرحلية - الاتفاقية الثانية لفك الارتباط بين مصر (واسرائيل) اعلن الملك فيصل في ٢٣ اذار ١٩٧٥ اي قبل يومين من اغتياله عن استيائه من التطورات الجارية في المنطقة العربية وعن عرقلة عملية السلام ، وطالب الولايات المتحدة بالعمل على تطبيق قرارات الامم المتحدة وقال "ان عودة القدس الى الادارة العربية امر حيوي في نظرنا ولا يمكن ان نقبل بغير ذلك" [١١٣]، وفي ٢٥ اذار ١٩٧٥ تم اغتيال الملك فيصل ودخلت العلاقات السعودية الامريكية في مرحلة جديدة ولاسيما بعد اعتلاء الملك خالد العرش السعودي.

الخاتمة

١. سعت المملكة العربية السعودية لاستغلال علاقتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية لتغيير سياستها تجاه (اسرائيل) من خلال استغلال مصالح الولايات المتحدة

الامريكية المتمثلة بالمصالح النفطية وتأثير شركات النفط ورؤساء الشركات وصانعي القرار الامريكي في الدفع باتجاه موقف محايد تجاه القضية الفلسطينية ، الا ان تأثير اللوبي اليهودي داخل الحكومة الامريكية والمؤسسات الامريكية منعها من اتخاذ موقف محايد تجاه ذلك ، وتبين ذلك من خلال دور وزير الخارجية الامريكي كيسنجر اليهودي الاصل بالإضافة الى اليهود الصهاينة في مؤسسات الدولة الامريكية .

٢. حاولت الحكومة السعودية استخدام النفط كسلاح للتأثير على الموقف الامريكي ودفع شركات النفط الامريكية بالضغط على الحكومة الامريكية لتغيير موقفها الا ان الصرار اللوبي المؤيد (لإسرائيل) حال دون تحقيق ذلك ملوحا باستخدام القوة العسكرية في حال تنفيذ المملكة العربية السعودية لتهديداتها بقطع النفط.

٣. ركزت الولايات المتحدة الامريكية في حل المسالة عن طريق الدبلوماسية رغم تلويحها باستخدام القوة لأنها كانت تعتقد ان الدول العربية تهدد بقطع النفط في الاعلام فقط وكسب الراي العام العالمي وتهديداتها لم تكن جادة في ذلك الموضوع.

٤. خشيت الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من استخدام القوة ضد المملكة العربية السعودية والدول العربية المصدرة للنفط لان ذلك يؤدي الى تدخل الاتحاد السوفيتي وبذلك يعرض المصالح الامريكية في المنطقة الى الخطر ، فضلا عن تنامي العداء للمصالح الامريكية في العالمين العربي والاسلامي.

الاحالات

(١) ظهرت فكرة الحظر النفطي منذ عام ١٩٤٦ ضمن توصيات الجامعة العربية الداعية الى ضرورة قطع النفط العربي عن الغرب كرد فعل سياسي لما تقوم به ضد الدول العربية ، كما طرحت مرة اخرى في عام ١٩٥٦ حينما تعطل مرور البواخر الحاملة للنفط عبر قناة السويس ، محمد محمود الطناحي ، الولايات المتحدة الامريكية والخليج العربي ، دراسة تاريخية سياسية ١٩٧١-١٩٩٠، مطبعة المدني ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ١٠١.

(٢) محمد علي تميم ، العلاقات السعودية – الامريكية ١٩٦٤-١٩٧٥ دراسة تاريخية ، دار ميزوبوتاميا للنشر والطباعة والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص ١٣١.

(٣) بينسون لي جريسون ، العلاقات السعودية الامريكية ، ترجمة سعد هجرس،(د.م) ، (د.ت)، ص ٧٣.

(٤) منى سحيم ال ثاني ، السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧٣، المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ١٧٣.

(٥) عبد المنعم عبد الوهاب ، النفط سلاح في خدمة قضايانا المصيرية ، بيروت ، ١٩٧٤، ص ٣١٥.

(٦) توماس أ. بريسون ، العلاقات الدبلوماسية مع الشرق الاوسط ١٨٧٤-١٩٧٥ ، ترجمة دارس طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، (د.م) ، (د.ت)، ص ٢٠٦.

(٧) عبد المنعم عبد الوهاب ، المصدر السابق، ص ٣١٥.

(٨) جو ستورك ، ازمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الاوسط ، بيروت ، ١٩٧٤، ص ١١٠-١١١.

(٩) توماس أ. بريسون ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦.

(١٠) احمد زكي اليماني: سياسي سعودي اصبح وزيرا للدولة عام ١٩٦٠ ، تولى منصب مدير شركة ارامكو وسكرتير منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك) عام ١٩٦٢، كما تولى في العام نفسه منصب وزير النفط والموارد المعدنية ، عبد الوهاب الكيالي واخرون ، الموسوعة السياسية ، ج١، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨٦، ص ٩٧.

(١١) ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية الدولية ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١، ص ٣٧٤.
(١٢) بينسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص ٧٩-٨٠.
(١٣) الملك فيصل : ملك العربية السعودية وهو ابن الثاني للملك عبد العزيز ال سعود ، ولد في الرياض ١٩٠٦ ، اعتلى عرش المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٦٤ ، للمزيد من التفاصيل ينظر : احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط٣، دار النهضة العربية ، القاهرة ، د.ت، ص ٨٩٩-٩٠٠.
(١٤) بينسون لي جريسون ، المصدر السابق ، ص ٨٠.
(١٥) بدأت الدول العربية بتاميم نفطها من الشركات الاجنبية ، اذ اممت الجزائر ٥١% من المصالح الفرنسية المتعلقة بنفطها في شباط ١٩٧١ ، كما اممت ليبيا في نفس العام من المصالح البريطانية ردا على مساعدة بريطانيا لايران لاحتلال الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ، كما اوقفت سوريا شركة التابلاين من تصدير النفط في ايار ١٩٧٠ ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ٦٦١.
(١٦) الكسي فاسيليف، الملك فيصل شخصيته وعصره وايمانه ، ترجمة خيري الضامن ، ط٢، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٤٧.
(١٧) المصدر نفسه .
(١٨) نايف بن حثلين ، صراع الحلفاء السعودية والولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٦٢ ، ترجمة احمد مغربي ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠١٣، ص ٩٨.
(١٩) الكسي فاسيليف ، المصدر السابق، ص ٤٧١.
(٢٠) بيتر مانغولد ، تدخل الدول العظمى في الشرق الاوسط ، ترجمة اديب بشير، ط٢ ، دار طلاس ،١٩٩٤ ، دمشق، ص ١٨١.
(٢١) المصدر نفسه .
(٢٢) ريتشارد نيكسون (١٩١٣-١٩٩٤) الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية ، ينتمي الى الحزب الجمهوري ، شغل منصب نائب الرئيس منذ مدة الرئيس ايزنهاور الثانية ، درس القانون ، اصبح رئيسا للولايات المتحدة (١٩٦٩-١٩٧٣) استقال في ولايته الثانية بعد فضيحة ووترغيت ، للمزيد من التفاصيل ينظر: اودو زواتر ، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٨٧٩ حتى اليوم ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٦، ص ٢٦١-٢٦٩.
(٢٣) محمد الطناحي ، المصدر السابق، ص ١٠٣.
(٢٤) محمد انور السادات ، عسكري مصري ولد عام ١٩١٨ خلف الرئيس جمال عبد الناصر في رئاسة الجمهورية المصرية عام ١٩٧٠ ، حارب (اسرائيل) في عام ١٩٧٣ ، وعقد معهم اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ بعد زيارته (لاسرائيل) ، لويس معلوف ، المنجد في الاعلام ، مؤسسة انتشارات العلم ، د ت، ص ٢٨٤-٢٨٥.
(٢٥) كان الرئيس انور السادات يرى للنفط الدور الاكبر في المعركة ضد الكيان الصهيوني لذا واصل مباحثاته مع الملك فيصل في بداية ١٩٧٣ في سبيل اقناعه بان النفط الدور الحاسم في المعركة ، لكن فيصل لم يكن مقتنعا في البداية ، وكان رايه بان النفط مورد للدخل وليس سلاح للحرب ، محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، اوهام القوة والنصر ، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٢، ص٧٨.
(٢٦) كان لشركات النفط الامريكية دورا كبيرا في حملة نيكسون الانتخابية عام ١٩٦٩ ، اذ قدمت له دعما ماليا غير محدود من اجل ان يكون رئيسا للولايات المتحدة الامريكية ، انتوني سامبسون ، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته ، ترجمة سامي هاشم ، بيروت ،ص ٢٩٧.
(٢٧)الكسي فاسيليف ، المصدر السابق، ص ٤٧٢-٤٧٣.
(28) NADAV SAFRAN , Saudi Arabia , London , 1985, P 154.
(٢٩) نايف بن حثلين ، المصدر السابق، ص ٩٩.
(٣٠) هنري كيسنجر ، وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ١٩٧٣-١٩٧٧ ولد عام ١٩٢٣ وتعود اصوله الى المانيا هرب منها بسبب ديانته اليهودية وهاجر الى الولايات المتحدة الامريكية وحصل على

الجنسية الامريكية عام ١٩٤٨ ، شغل منصب مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي ، Britannica Encyclopedia Online.

([31]),NADAV SAFRAN Op Cit, P 157.

([٣٢]) انتوني سامبسون ، المصدر السابق، ص ٣٥٣-٣٥٤.

([٣٣])الكسي فاسيليف ، المصدر السابق، ص ٤٧٥.

([٣٤]) المصدر نفسه .

([٣٥]) المصدر نفسه ، ص ٤٧٩.

([٣٦]) الكسي فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، ترجمة خيري الضامن ، جلال الماشطة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٦، ص ٤٩١.

([٣٧]) الكسي فاسيليف ، الملك فيصل شخصيته وعصره وايمانه ، ص ٤٧٨.

([٣٨]) جو ستورك ، المصدر السابق، ص ١٢٧.

([٣٩]) عاصف سليمان ، النفط العربي سلاح في خدمة القضايا المصيرية ، بيروت ، ١٩٧٣، ص ١٤.

([٤٠]) محمد رشدي ، البترول ومعركة تحرير الاراضي العربية واقرار السلام ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٥٤.

([٤١]) عبد المنعم عبد الوهاب ، المصدر السابق، ص ٦٣.

([٤٢]) ايان رفليدج ، العطش الى النفط ، ترجمة مازن الجندلي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص ٨٢.

([٤٣]) بينسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص ٨١.

([44]) NADAV SAFRAN , Op Cit, P 155.

([٤٥]) الكسي فاسيليف ، الملك فيصل شخصيته وعصره وايمانه ، ص ٤٨٠.

([٤٦]) حافظ الاسد، ولد عام ١٩٢٨ تولى منصب وزير الدفاع ونائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة السورية ١٩٦٦-١٩٧٢ قام بانقلاب ابيض على صلاح جديد عام ١٩٧٣ عرف بالحركة التصحيحية ، واصبح رئيس للجمهورية السورية منذ ١٩٧٣ ، سعد السعدي ، معجم الشرق الاوسط ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٨، ص٤٨-٥٠.

([٤٧]) محمد حسنين هيكل ، الطريق الى رمضان ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٥، ص ٢٤٢.

([٤٨]) الكسي فاسيليف ، ، ص ٤٨٠-٤٨١.

([٤٩]) المصدر نفسه.

([٥٠]) بينسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص ٨١.

([٥١]) الكسي فاسيليف ، الملك فيصل شخصيته وعصره وايمانه ، ص ٤٨٤.

Duncan, E. M. (2004). *Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume V, United Nations, 1969-1972*. Government Printing Office.

([٥٣]) هنري كيسنجر ، مذكرات هنري كيسنجر ، ترجمة عاطف احمد عمران ، ج٢ ، ط٣ ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤، ص ٤٦٣ ؛ مفيد الزيدي ، موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر ، دار اسامة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٤، ص ٣٤٠.

([٥٤]) بينسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص ٨٠-٨١.

([٥٥]) منى سحيم ال ثاني ، المصدر السابق، ص ٢٩٧-٢٩٨.

([56]) Rand, C. T. (1975). Making democracy safe for oil. Oilmen and the Islamic East.

([57]) Foreign Relations of United States , Vol XXV, 1969-1976, Memorandum from William Baundt of The National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger , Washington , 9 October 1973, P 410.

([٥٨]) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، ص ٧٩.

([59]) Nadav Safran , Op Cit, P 156 .

([٦٠]) محمود الطناحي ، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٦١) محمود حسن واحمد تاج السرحان ، السياسة الخارجية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ١٠٥.
(٦٢) مروان بحيري ، السياسة الامريكية والشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر ، ضمن كتاب السياسة الامريكية والعرب ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢، ص ٦٥ ؛ هنري كيسنجر ، المصدر السابق، ٥٣٤-٥٣٥.
(٦٣) نايف بن حثلين ، المصدر السابق، ص ١٠٣ ؛ هنري كيسنجر ، المصدر السابق ، ص ٥٥٤-٥٥٥.
(٦٤) الكسي فاسيليف ، الملك فيصل صخصيته و عصره و ايمانه ، ص ٥٠٢.
(٦٥) محمود حسن و تاج السرحان، المصدر السابق، ص ١٧٤ ؛ العجيمي ، المصدر السابق، ص ٣٧٦.
(66) Foreign Relations of United States , Vol XXV , 1969-1976, Memorandum of Conversation , 10 October 1973 , P 565-587.
(٦٧) محمود حسن و تاج السرحان ، المصدر السابق، ص ١٧٤.
(68) Foreign Relations of United States , Vol XXV , 1969-1976, Memorandum From Secretary Of Defense Schlesinger To President Nixon , 1 November 1973 , P.804.
(69) Ibid, P.831-832
(٧٠) الكسي فاسيليف ، الملك فيصل شخصيته وعصره وايمانه ، ص ٥٠٢.
(٧١) ابراهيم محمد ابراهيم شداد ، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الاول حتى عام ١٩٧٣، قطر ، ١٩٨٥، ص ٢٨٣-٢٨٤.
(٧٢) محمود حسن و تاج السرحان ، المصدر السابق، ص ١٧٧.
(73) Foreign Relations of United States , Vol XXV , 1969-1976, Memorandum from William Baundlt of The National Security Council Staff to The Secretary of State Kissinger , Washington 9 October 1973 , P 301-302.
(٧٤) دانا علي صالح البرزنجي ، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث ١١ سبتمبر ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٩.
(٧٥) ريتشارد نيكسون ، مذكرات الرئيس نيكسون .. الحرب الحقيقية ، ترجمة سهيل زكار ، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق ، ١٩٨٣ ، ص ١١١.
(76) Foreign Relations of United States , Vol XXV , 1969-1976, Memorandum from William Bauandt of The National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger , Washington 10 October 1973 ,P 360.
(٧٧) محمود الطناحي ، المصدر السابق، ص ١١١.
(٧٨) جيمس شيلزنغر (١٩٢٩-٢٠٠٠) وزير الدفاع لولايات المتحدة الامريكية ١٩٧٣-١٩٧٥ شغل عدة مناصب اهمها رئيس الاستخبارات المركزية كما و اصبح وزيرا للطاقة عند استحداثها عام ١٩٧٧ Britannica Encyclopedia Online.
(٧٩) محمود الطناحي ، المصدر السابق، ص ١١١.
(80) NADAV SAFRAN , Op Cit , P 185.
(٨١) مروان البحيري ، المصدر السابق، ص ٦٦.
(٨٢) محمد التميم ، المصدر السابق، ص ١٧٣.
(٨٣) بينسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص ٨٣.
(٨٤) جيرالد فورد (١٩١٣-٠٠٠٠) الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية ، ينتمي الى الحزب الجمهوري ، تخرج من جامعة ميشيغان ، عين نائبا للرئيس الامريكي نيكسون ١٩٧٣-١٩٧٤ ، اصبح رئيسا للولايات المتحدة الامريكية ١٩٧٤-١٩٧٧، للتفاصيل ينظر: اودو زواتر ، المصدر السابق، ص ٢٧٠-٢٧٤.

(٨٥) بينسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص ٨٣.
(٨٦) محمود الطناحي ، المصدر السابق، ص ١١٥.
(٨٧) عبد الله بن عبد العزيز ، ولد في مدينة الرياض ، اختاره الملك فيصل لقيادة الحرس الملكي عام ١٩٦٣ واصبح ملكا للعربية السعودية عام ٢٠٠٥ بعد وفاة الملك فهد ، دانا صالح ، المصدر السابق ، ص ١٠٥.
(٨٨) وداد خضير الشتيوي ، الملك فيصل بن عبد العزيز ال سعود سيرته وحياته الاولى – ظهوره على الساحة الدولية واستشهاده ودوره في قضيتي اليمن وفلسطين ١٩٦٤-١٩٧٥، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٧، ص٣٣١.
(٨٩) بينسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص ٨٤.
(٩٠) منى سحيم ال ثاني ، المصدر السابق، ص ٣١١.
(٩١) وداد الشتيوي ، المصدر السابق، ص ٣٣٦-٣٣٧.
(٩٢) المصدر نفسه ، ص ٣٣٧-٣٣٨.
(٩٣) بينسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص ٨٤.
(٩٤) دانا علي صالح ، المصدر السابق، ص ٣١.
(٩٥) محمد التميم ، المصدر السابق، ص ١٨٠.
(٩٦) فهد بن عبد العزيز (١٩٢١-٢٠٠٥) ملك العربية السعودية الخامس ، تولى مناصب عديدة في الحكومة السعودية اهمها وزير التربية ووزير الداخلية ورئاسة الوزراء ، اعتلى العرش عام ١٩٨٢ حتى وفاته ٢٠٠٥، الكيالي ، المصدر السابق، ج٤، ص ٦١١.
(٩٧) منى سحيم ال ثاني ، المصدر السابق، ص ٣٢٥.
(٩٨) خليل علي مراد ، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨-١٩٨٠، مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد ١، المجلد ١٧ ، ١٩٧٥، ص ٣٥.
(٩٩) بينسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص ٨٥-٨٦.
(١٠٠) وليد حمدي الاعظمي ، العلاقات السعودية الامريكية و امن الخليج في وثائق غير منشورة ١٩٦٥_١٩٩١ ، دار الحكمة ، ١٩٩٢ ،ص ١٧٦ .
(١٠١) وداد الشتيوي ، المصدر السابق، ص ٣٤٥-٣٤٦.
(١٠٢) محمود الطناحي ، المصدر السابق، ص ١٢٨.
(١٠٣) منى سحيم ال ثاني، المصدر السابق، ص ٣٢٨.
(١٠٤) بيتر مانغولد ، المصدر السابق، ص ١٩٣.
(١٠٥) بينسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص ٨٦.
(١٠٦) وداد الشتيوي ، المصدر السابق، ص ٣٤٦.
(١٠٧) وليد الاعظمي ، المصدر السابق، ص ١٧٦-١٧٧.
(١٠٨) ايان ريتلدج ، المصدر السابق، ص ٨٤.
(١٠٩) محمود الطناحي ، المصدر السابق ، ص ١٢٩.
(١١٠) وداد الشتيوي ، المصدر السابق، ص ٣٤٦.
(١١١) محمد التميم ، المصدر السابق، ص ١٩٠.
(١١٢) وداد الشتيوي ، المصدر السابق، ص ٣٥١-٣٥٢.
(١١٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٣.